

اليمن



المرصد الاقتصادي

هل يلوح السلام
في الأفق؟

خريف 2023



البنك الدولي



البنك الدولي للإنشاء والتعمير - المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المرصد الاقتصادي لليمن

هل يلوح السلام في الأفق؟

خريف 2023

قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

© 2023، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW

Washington DC 20433

هاتف: 202-473-1000

الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديره التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسّميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أي خريطة بالمطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبّر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

هذه المطبوعة متاحة بموجب نسب المشاع الإبداعي (CC BY 3.0 IGO) 3.0 IGO (<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>).

يجب توجيه جميع الاستفسارات إلى المؤلف الرئيسي للتقرير على العنوان الإلكتروني: gmele@worldbank.org.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الطبع والنشر. ولأن البنك الدولي يُشجّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية، ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعيّة إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; فاكس: 202-522-2625; البريد الإلكتروني:

pubrights@worldbank.org

صور الغلاف مأخوذة بإذن:

(في الأعلى) المدينة القديمة في صنعاء، اليمن. بعدسة: أوليغ زنامينسكي / شترستوك
(في الوسط، إلى اليسار) أثر التدمير- المدارس، اليمن. بعدسة: أنس الحاج / شترستوك
(في الوسط، إلى اليمين) ميناء في عدن، اليمن. بعدسة: جوديث لينيرت / شترستوك
(في الأسفل) سوق المواد الغذائية في صنعاء، اليمن. بعدسة: يمفوتوز/ شترستوك
ويجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

تصميم التقرير وتخطيطه بمعرفة The Word Express, Inc.

ملحوظة: هذه المطبوعة ترجمة لوثيقة صدرت باللغة الإنجليزية، وللمزيد من المعلومات والدقة يُرجى الرجوع إلى النص الأصلي.

جدول المحتويات

vi	الاختصارات والأسماء المختصرة.....
vii	توطئة
viii	ملخص تنفيذي
1	1- السياق الاقتصادي والاجتماعي.....
4	2- آخر التطورات الاقتصادية.....
4	تعاف متواضع في 2022، مدفوعًا بالقطاع غير النفطي
9	تطورات الاقتصاد الكلي السلبية في 2023
13	آفاق محفوفة بعدم اليقين ومخاطر مرتفعة
	3- مكاسب السلام وتوزيعها في أنحاء اليمن: شواهد من وقف
15	إطلاق النار المؤقت عام 2022.....

قائمة الأشكال

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....	الشكل 1
العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي.....	الشكل 2
الوفيات الشهرية بسبب الصراع.....	الشكل 3
تحليل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....	الشكل 4
إنتاج النفط.....	الشكل 5
إيرادات المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا.....	الشكل 6
نفقات المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا.....	الشكل 7
النقد المتداول.....	الشكل 8
التضخم في جميع أنحاء اليمن.....	الشكل 9
ميزان المدفوعات اليمني.....	الشكل 10
إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني في عدن.....	الشكل 11
ودائع البنوك التجارية والائتمان المقدم للقطاع الخاص.....	الشكل 12
الاحتجاجات وأعمال الشغب الشهرية.....	الشكل 13
تدفق واردات اليمن من السلع عبر الموانئ.....	الشكل 14
نسبة واردات اليمن من السلع عبر الموانئ.....	الشكل 15
صافي المطالبات على الحكومة والعملية المتداولة.....	الشكل 16
اتجاه سعر الصرف: صنعاء وعدن.....	الشكل 17
معدل التضخم في عدن مقابل صنعاء.....	الشكل 18
توقعات النمو في إجمالي الناتج المحلي القطاعي حسب السيناريو.....	الشكل 19
المكاسب والخسائر غير المتجانسة من وقف إطلاق النار المؤقت لعام 2022 في مختلف المناطق ..	الشكل 20

قائمة الجداول

مؤشرات اقتصادية مختارة (2018-2022).....	الجدول 1
---	----------

الاختصارات والأسماء المختصرة

المبادرة المشتركة لمراقبة السوق	JMMI	مشروع تقييم القدرات	ACAPS
مجلس القيادة الرئاسي	PLC	صندوق النقد العربي	AMF
المملكة العربية السعودية	KSA	البنك المركزي اليمني	CBY
وزارة المالية	MOF	مذكرة اقتصادية قطرية	CEM
أضواء ليلية	NTL	النقد الأجنبي	FX
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA	مجلس التعاون الخليجي	GCC
الإمارات العربية المتحدة	UAE	إجمالي الناتج المحلي	GDP
الأمم المتحدة	UN	مؤشر رأس المال البشري	HCI
آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن	UNVIM	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC
ريال يمني	YER	الحكومة المعترف بها دوليًا	IRG

توطئة

اليمن). إبراهيم محمد يحيى الحرازي (مسؤول العلاقات الخارجية) هو رئيس الاتصالات والتواصل الخارجي والنشر. وما يتضمنه هذا التقرير من نتائج وتأويلات واستنتاجات إنما يخص موظفي البنك الدولي ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك أو الحكومات التي يمثلونها. للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي وأنشطته في اليمن، بما في ذلك النسخ الإلكترونية من هذه المطبوعة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.worldbank.org/en/country/yemen>.

ومن أجل إدراجك على قائمة توزيع البريد الإلكتروني لهذه السلسلة من تقارير "المرصد الاقتصادي لليمن" وما يتصل بها من مطبوعات، يُرجى التواصل مع إبراهيم محمد يحيى الحرازي على البريد الإلكتروني التالي: (ealharazi@worldbank.org). ولطرح الأسئلة والتعليقات على محتوى هذا التقرير، يرجى التواصل مع محمد العكاوي على البريد الإلكتروني: (malakkaoui@worldbank.org) أو مع ياسمين عثمان على البريد الإلكتروني: (yosman@worldbank.org). ويمكن توجيه أسئلة وسائل الإعلام إلى إبراهيم محمد يحيى الحرازي.

يقدم تقرير "المرصد الاقتصادي لليمن" تحديثاً عن التطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية على مدار الشهور الستة الماضية. ويعرض التقرير أيضاً نتائج العمل الذي يقوم به البنك الدولي مؤخراً في اليمن. ويضع المرصد هذه التطورات والسياسات والنتائج في سياق عالمي وطويل الأجل، كما يقدم تقييماً لآثارها على الآفاق المستقبلية لليمن. وتتراوح تغطيته من الاقتصاد الكلي إلى الأسواق المالية إلى رفاهة الإنسان والمؤشرات الإنمائية. ويستهدف التقرير جمهوراً واسعاً، يشمل واضعي السياسات، وشركاء التنمية، وقادة الأعمال، والمشاركين في الأسواق المالية، ومجتمع المحللين والمهنيين العاملين في اليمن.

ويُعد تقرير "المرصد الاقتصادي لليمن" نتاج عمل لفريق البنك الدولي المعني بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في اليمن. وقام بتأليف هذا العدد من المرصد محمد العكاوي (خبير اقتصادي) وياسمين عثمان (خبيرة اقتصادية). أما الفصل الخاص من هذا التقرير الذي يحمل عنوان: "آفاق قائمة وبارقة أمل: الاتجاهات الاقتصادية عبر مناطق اليمن المجزأة" فقام بإعداده كل من محمد العكاوي وياسمين عثمان وعلي إبراهيم الملحم (استشاري). وتم إنجاز تقرير "المرصد الاقتصادي لليمن" تحت إشراف إريك لو بورني (مدير قطاع الممارسات)، وزيليكو بوغيتش (كبير الخبراء الاقتصاديين)، وتانيا ميير (مديرة مكتب البنك الدولي في

ملخص تنفيذي

الاقتصادية القطرية الخاصة باليمن، مسارات التعافي المختلفة في ظل سيناريوهات متنوعة للاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي، مع تركيزها على مكاسب السلام المحتملة²، ويتطلب جني مكاسب السلام وضمان الاستقرار الاقتصادي جهودًا واسعة النطاق على الصعيدين المحلي ومن المجتمع الدولي من خلال معالجة الاحتياجات المالية الفورية، وسد الفجوات في القدرات، واختلالات الاقتصاد الكلي، وتآكل رأس المال البشري. ويعد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نمو مستدام ومنصف، ومن الممكن أن يُرسى أساسًا قويًا لاقتصاد مرن يلبي احتياجات المواطنين. كما يشكل إنهاء الحصار والانتقال من الهدنة إلى تسوية سياسية دائمة شرطًا حاسمًا وضروريًا لتحقيق تعافٍ دائم.

يستكشف فصل خاص في هذا التقرير الأداء الاقتصادي لليمن أثناء الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة في عام 2022 وفي أعقابها، وذلك باستخدام بيانات انبعاث الأضواء الليلية المبتكرة على مستوى المحافظات، مما يسلط الضوء من جديد على مكاسب السلام كما هو موضح في المذكرة الاقتصادية القطرية الخاصة باليمن. والتحليل يكشف النقاب عن نتيجتين رئيسيتين. أولاً، على المستوى الوطني، حيث شهد النشاط الاقتصادي ارتفاعًا حادًا خلال وقف إطلاق النار المؤقت، لكنه تراجع بشكل ملحوظ بمجرد انتهاء وقف إطلاق النار. ثانيًا، كانت المكاسب والخسائر أكثر وضوحًا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما يعكس على الأرجح حقيقة أن وقف إطلاق النار أتاح لهذه المناطق إمكانية الوصول الحيوية إلى الواردات، بما في ذلك النفط من بقية أنحاء اليمن. وفي حين كانت المكاسب قصيرة الأجل واضحة خلال الهدنة، فإن تحقيق ازدهار اليمن على المدى الطويل يعتمد على حل النزاعات السياسية التي مزقت الاقتصاد على طول الخطوط الإقليمية، مع إمكانية اعتماد نموذج لامركزي يسهل مسار التعافي إذا تحقق الاستقرار من خلال التوصل إلى حل سياسي.

¹ ينقسم اليمن بين مراكز القوى المتنافسة والمتعددة، حيث أدى الانشقاق المميت من جانب الحوثيين عن الرئيس على عبد الله صالح في ديسمبر 2017 إلى أن أصبحوا القوة المهيمنة في شمال غرب اليمن، حيث تعيش أغلبية السكان. وقد أيد المجتمع الدولي إلى حد كبير الحكومة المعترف بها دوليًا باعتبارها السلطة السيادية الشرعية في اليمن؛ ومن ناحية أخرى، تسيطر قوات الحوثيين بحكم الأمر الواقع على مناطق كبيرة من بينها صنعاء، التي تُعد المركز المالي والاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، يمتد الصراع إلى ما هو أبعد من مجرد تبسيط الرؤية الثنائية التي يقودها الحوثيون في صنعاء والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا ومقرها في عدن. فغالبًا ما تتسم الخلافات فيما بين الجماعات المتحدة اسميًا إما تحت راية الحوثيين أو الحكومة المعترف بها دوليًا بالحدة، مثلها في ذلك مثل الصراع بين الفصيلين الرئيسيين.

² البنك الدولي. (2023). المذكرة الاقتصادية القطرية الخاصة باليمن: بارقة أمل في أوقات قائمة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

تُعد الأزمة الإنسانية في اليمن متجددة بعمق في الصراع والمشهد السياسي والاقتصادي المعقد الذي يعانيه. ففي الفترة من 2015 إلى 2022، شهدت البلاد انكماشًا هائلًا بنسبة 52% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما ترك ثلثي السكان، أي حوالي 21.6 مليون يمني، في حاجة إلى مساعدات إنسانية. ومن المتوقع أن يكون المستوى الحالي للفقر أعلى بكثير مما كان عليه في عام 2014 عندما كان نحو نصف السكان (49%) يعانون من الفقر. ومنذ بداية الصراع، أدى الارتفاع الكبير في تكلفة السلع الأساسية، وخاصة المنتجات الغذائية، إلى دفع اندمام الأمن الغذائي إلى صدارة المخاوف في اليمن. علاوة على ذلك، أدى الصراع الدائر إلى تجزؤ البلاد إلى منطقتين اقتصاديتين متميزتين، تحكم كلاً منهما مجموعة فريدة من المؤسسات والسياسات، مما أدى إلى زيادة التفاوت على الرغم من الترابط الواضح فيما بينهما.

خلال عام 2022، أظهر الاقتصاد اليمني بعض التحسن، مدعومًا بهدنة أعطت بارقة أمل، وإن كان ذلك دون أن تتوصل الأطراف إلى تسوية سياسية دائمة. وأدت الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة شهرين بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وحركة الحوثي التي تُعرف باسم الحوثيين، والتي بدأت في أبريل/نيسان 2022 ونتم تمديدتها مرتين، إلى وقف الأعمال العدائية الهجومية مؤقتًا، مما وفر بعض الإغاثة للمدنيين وسمح بتحقيق انتعاش اقتصادي محدود¹. وبالرغم من ذلك، ظل التوصل إلى حل دائم بعيد المنال بسبب النزاعات المستمرة التي حالت دون التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والشروع في عملية سلام.

انتهت الهدنة الرسمية في أكتوبر/نشرين الأول 2022، وبالرغم من استمرار هدنة غير رسمية، فقد تفاقم الوضع في عام 2023 بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط. ويؤثر هذا الحصار بشكل كبير على توفر السيولة بالعملات الأجنبية، كما يفاقم الصعوبات الاقتصادية القائمة، بما في ذلك الوضع المالي العام للحكومة المعترف بها دوليًا. وساهم انخفاض قيمة الريال اليمني ومواصلة تسهيل عجز المالية العامة لدى الحكومة المعترف بها دوليًا من خلال عمليات السحب من تسهيلات السحب على المكشوف في البنك المركزي اليمني بعدن في زيادة الضغوط التضخمية، لا سيما في عدن. علاوة على ذلك، أدت إعادة فتح الموانئ الغريبة في أعقاب الهدنة إلى انخفاض الإيرادات الجمركية حيث تم تحويل الواردات من عدن.

تعتمد الآفاق الاقتصادية المستقبلية لليمن على عدة عوامل. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لعام 2024 مشوبة بعدم اليقين بسبب القيود المفروضة على صادرات النفط والمفاوضات السياسية الجارية. ومع ذلك، فإن التطورات الإيجابية، مثل التقارب الأخير بين القوى الإقليمية والمفاوضات الجارية مع الحوثيين، يمكن أن تضع الأساس للتعافي. وتحدد الدراسة التشخيصية المُعمقة التي أعدها البنك الدولي مؤخرًا عن النمو الاقتصادي في البلاد، وهي المذكرة

السياق الاقتصادي والاجتماعي

إلى عدن. وبالرغم من ذلك، فقد واجه البنك المركزي اليمني حديث الإنشاء في عدن بعض التحديات. وشملت هذه التحديات صعوبة تأمين السيولة الكافية من النقد الأجنبي، بسبب تراجع صادرات النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الوصول إلى التمويل الخارجي إلى جانب الصعوبات التي تواجهها البنوك المحلية، وغياب بيئة مواتية لتنفيذ السياسة النقدية بشكل فعال، كلها شكلت عقبات كبيرة. ومن ناحية أخرى، فإن صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون ظلت المركز المصرفي والتجاري للبلاد، ونظرًا لارتفاع عدد سكانها، فقد استفادت من زيادة تدفقات التحويلات ومدفوعات وكالات المعونة التي يتم تنفيذها من خلال النظام المصرفي الرسمي.

خلال عام 2022، أظهر الاقتصاد اليمني بعض التحسن، مدعومًا بهدنة رعتها الأمم المتحدة أعطت بارقة أمل، وإن كان ذلك دون أن تتوصل الأطراف إلى تسوية سياسية دائمة. وأدت الهدنة التي توسطت فيها

³ اليمن: لمحة سريعة عن الاستجابة الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو 2023).

⁴ البنك الدولي في اليمن.

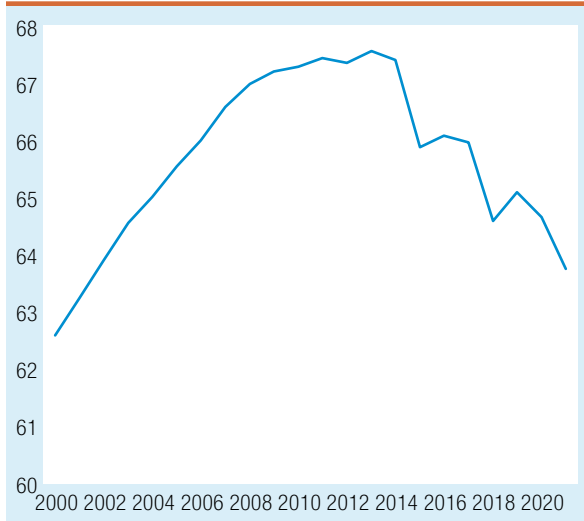
⁵ اليمن: مؤشر رأس المال البشري (2020).

⁶ في الواقع، يتجاوز تجزؤ المشهد السياسي والاقتصادي إلى ما هو أبعد من الرؤية الثنائية للحكومة التي يقودها الحوثيون في صنعاء والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا في عدن، مع امتداد الخلافات حتى بين الجماعات المتحددة اسميًا إما تحت راية الحوثيين أو الحكومة المعترف بها دوليًا (المذكرة الاقتصادية القطرية 2023).

ألحقت الحرب في اليمن خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية هائلة بالبلاد وشعبها. ففي الفترة من 2015 إلى 2022، شهدت البلاد انكماشًا بنسبة 42% في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وعند حساب النمو السكاني السريع في اليمن، من المرجح أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد شهد تراجعًا أكثر حدة، ويقدر عند نسبة 52% خلال الفترة نفسها (الشكل 1). وينطوي هذا الانكماش على آثار إنسانية عميقة، حيث أصبح نحو 21.6 مليون يمني، أي ما يعادل ثلثي مجموع السكان، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الراهن.³ وقبل نشوب الأزمة، كان الفقر بالفعل مصدر قلق كبير، حيث كان يؤثر على نحو نصف سكان اليمن (49%). ومن المتوقع أن يكون الفقر قد وصل اليوم إلى مستويات أعلى بكثير مما كان عليه في عام 2014، مع كون النساء ضمن الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر.⁴ علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد انخفض منذ بداية الصراع، حيث بلغ 63.7 سنة في المتوسط في عام 2021 مقارنة بنحو 67.4 سنة في عام 2014 (الشكل 2). وفي الوقت نفسه، يؤكد مؤشر رأس المال البشري أنه من المتوقع أن تبلغ إنتاجية الطفل المولود في عام 2020 37% فقط في مرحلة البلوغ مقارنة بإنتاجيته لو كان قد حصل على رعاية صحية شاملة وتعليم كامل.⁵

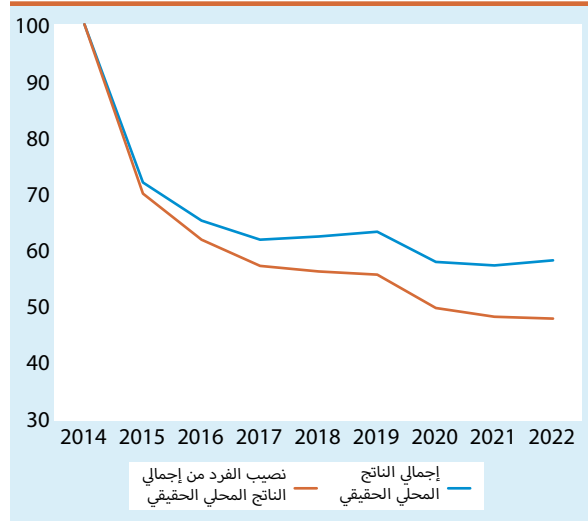
بالإضافة إلى ما سبق، فقد أدى الصراع الدائر إلى تفاقم تجزؤ البلاد إلى منطقتين اقتصاديتين متميزتين، تحكم كلاً منهما مجموعة فريدة من المؤسسات والسياسات.⁶ وفي عام 2016، قامت الحكومة المعترف بها دوليًا بنقل البنك المركزي اليمني

الشكل 2 • العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)



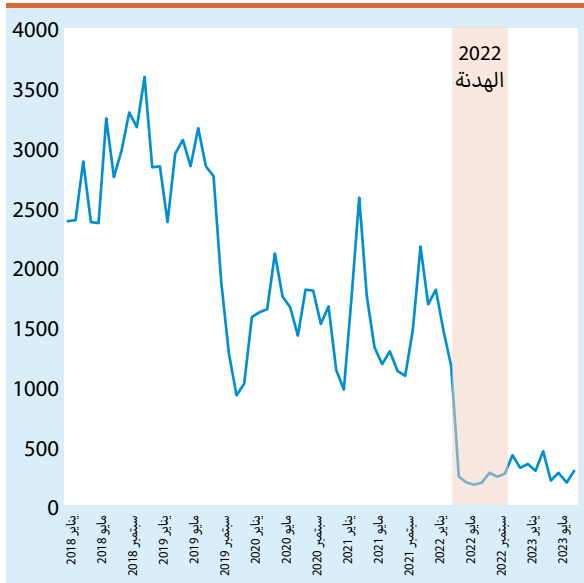
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 1 • إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (100=2014)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 3 • الوفيات الشهرية بسبب الصراع (الأشخاص)



المصدر: مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة.

الأمم المتحدة لمدة شهرين بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والحوثيين، والتي بدأت في أبريل 2022 وتم تمديدتها مرتين، إلى وقف الأعمال العدائية الهجومية بشكل مؤقت، مما حقن الدماء الناتجة عن استمرار الصراع (الشكل 3). وشملت التغييرات السياسية الملحوظة قيام الرئيس عبد ربه منصور هادي بالتنازل عن السلطة لمجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثاً لتعزيز الشمول. وبعد فترة وجيزة، أعلنت السعودية والإمارات عن حزمة مساعدات بقيمة ملياري دولار على هيئة ودائع لدى البنك المركزي اليمني في عدن.⁷ وفي نوفمبر 2022، أعلنت المملكة العربية السعودية أنه سيتم تخصيص دعم بقيمة مليار دولار لمساعدة اليمن على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، وبمساعدة فنية من صندوق النقد العربي. (الإطار 1).⁸

لسوء الحظ، لم يدم الزخم الإيجابي طويلاً، حيث انتهت الهدنة الرسمية التي رعتها الأمم المتحدة في أكتوبر 2022. وعلى الرغم من استمرار نوع من الهدنة غير الرسمية (مثل تقليل عدد الوفيات كما هو موضح في الشكل 3)، فإن الوضع الاقتصادي تدهور مع الحصار الذي يفرضه الحوثيون على تصدير النفط.⁹ ولهذا الحصار عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك التوقف التام لصادرات النفط من الحكومة المعترف بها دولياً، مما يؤثر بشدة على إيرادات المالية العامة، ويجهد عمليات القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، تدهورت السيولة في العملات الأجنبية، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات القائمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وزيادة التفاوت بين الشمال والجنوب. وبحلول نهاية عام 2022، انخفضت احتياطات النقد الأجنبي السائلة

⁷ البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية للترحيب بالدعم الاقتصادي والإنساني المقدم من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى اليمن.

⁸ <https://www.amf.org.ae/en/news/25-11-2022/kingdom-saudi-arabia-extends-billion-us-dollar-support-republic-yemens>

⁹ فرض الحوثيون حظراً على صادرات النفط من الحكومة المعترف بها دولياً من خلال ثلاث هجمات بطائرات بدون طيار على صادرات النفط اليمنية في الأشهر التي أعقبت انتهاء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة.

في نوفمبر 2022، أعلنت السعودية عن حزمة مساعدات مالية بقيمة مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي اليمني، وبمساعدة فنية من صندوق النقد العربي. ويغطي البرنامج الفترة (2022-2025) ويهدف إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي في اليمن، وتعزيز استقرار المالية العامة والمركز الخارجي، وإعادة بناء المؤسسات اليمنية ودعم حوكمتها وشفافيتها، من أجل تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص العمل.

ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات للإصلاح تستهدف ما يلي: (1) تقوية المركز المالي لليمن، و(2) تطوير القطاع المالي والمصرفي، و(3) تهيئة بيئة مواتية لتعزيز دور القطاع الخاص مع توسيع نطاق دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- تشمل إصلاحات المالية العامة زيادة إيرادات المالية العامة المحلية، وضبط الإنفاق الحكومي وترشيده، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام وإدارته مع توجيهه نحو الأولويات الملحة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية في قطاعات الكهرباء والمياه والطرق، على نحو يدعم استدامة المالية العامة ويعزز الثقة في الاقتصاد اليمني.
- تشمل إصلاحات القطاع المالي والمصرفي تطوير الحوكمة والرقابة المصرفية بطريقة تعزز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الشمول المالي لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك الفئات المستهدفة (خاصة الشباب والنساء في المناطق الريفية) من الحصول على الخدمات المالية، ودعم التحول المالي الرقمي لتعزيز مرونة وسائل الدفع. تحسين البنية التحتية للقطاع المصرفي لتعزيز قدرته على الصمود ودعم قدرته على تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.
- تهدف إصلاحات القطاع الخاص إلى تعزيز دوره كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل لتحسين الظروف المعيشية والحد من معدلات البطالة والفقر، وفي الوقت نفسه تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتدعيم الشركات الدولية.

إلى إستراتيجيات تكيف قاسية، مثل إخراج الأطفال من المدارس (33%) أو الالتحاق بأعمال غير مستقرة وعالية المخاطر (19%).¹¹ علاوة على ذلك، ففي حين أن زواج الأطفال كان مشكلة منذ فترة طويلة في اليمن، حتى قبل بدء الصراع، فإن ثلاثة في المائة ممن شملهم الاستقصاء أبلغوا عن حالات تزويج طفلات في الأشهر الثلاثة الماضية وحدها كوسيلة لتخفيف الضغوط المالية.¹²

¹⁰ تقرير الوضع في اليمن الصادر عن برنامج الأغذية العالمي، يوليو 2023، علاوة على ذلك، وفي مناسبتين مهمتين للغاية (أواخر 2018/أوائل 2019 و2020)، صُنفت شرائح سكانية محددة تحت تصنيف "الكوارث" وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

¹¹ البنك الدولي. 2023. رصد انعدام الأمن الغذائي وقابلية التأثر في اليمن: نتائج مسح رصد الهاتف المحمول في اليمن - الجولة الثانية. حقوق النشر © البنك الدولي: واشنطن العاصمة. <http://hdl.handle.net/10986/40266>

رخصة رقم: CC BY-NC 3.0 IGO.

¹² طالما كان زواج الأطفال مشكلة في اليمن، حتى قبل نشوب الصراع الحالي. ووفقاً للمسح السكاني والصحي لعام 2013، فإن 16% من النساء في الفئة العمرية 20-49 عاماً تزوجن قبل بلوغهن سن 15 عاماً. والجدير بالملاحظة أن هذا المسح وجد أن متوسط سن الزواج كان أقل بين النساء الأصغر سناً في ذلك الوقت، مما قد يشير إلى تحسن معدلات زواج الأطفال في المستقبل. ومع ذلك، من المرجح أن ينعكس أي تقدم اليوم، حيث يُضطر المزيد من الأسر إلى تزويج بناتها الصغيرات بسبب اليأس المالي وسط الظروف المعيشية المتردية في البلاد (البنك الدولي، 2023).

لدى البنك المركزي اليمني في عدن إلى ما يعادل شهر من الواردات، وقد شهد الريال اليمني في عدن انخفاصاً كبيراً في قيمته (الشكل 17). وبالتالي، ففي حين تشهد صنعاء استقراراً تضخمياً نسبياً، فإن عدن تشهد معدلات تضخم مرتفعة (الشكل 18).

لا يزال اليمن يواجه تحديات هيكلية عميقة. وتعتمد

آفاق النمو في قطاع النفط على إمكانية اليمن في جذب الاستثمارات الأجنبية الذي لا يزال مرهوناً بتحسين الأمن وتحقيق السلام. ولا يزال النشاط غير النفطي يواجه معوقات بسبب انقطاع تقديم الخدمات الأساسية، والنقص الحاد في المدخلات، والازدواج الضريبي، والفساد المستشري، والتشويشات في السوق الناتجة عن عدم تنسيق السياسات، وتعدد المؤسسات اليمنية. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على تحويلات المغتربين وتدفقات المعونة، إلى جانب قابلية التأثر بتغير المناخ، يترك اليمن عرضة للعوامل الخارجية.

في مواجهة الفقر المتصاعد وانعدام الأمن الغذائي

المتزايد، يلجأ العديد من الأسر المعيشية الآن إلى تدابير قاسية، بعد أن استنفدت شبكات الأمان التقليدية. ومنذ بداية الصراع، أدى الارتفاع الكبير في تكلفة السلع الأساسية، وخاصة المنتجات الغذائية، إلى دفع انعدام الأمن الغذائي إلى صدارة المخاوف في اليمن. في الوقت الحاضر، يعاني أكثر من 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.¹⁰ وأظهر استطلاع أجري عبر الهاتف المحمول في عام 2023 أنه في ظل محدودية الخيارات القابلة للتطبيق للتغلب على الصدمات السلبية، تلجأ الأسر الآن

آخر التطورات الاقتصادية

ساهمت الزيادة في تحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية الرسمية بشكل كبير في مساندة الاستهلاك المحلي في اليمن. ومكن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من زيادة التحويلات المرسلّة إلى اليمن، مما عزز الاستهلاك المحلي بشكل كبير. وإجمالاً، انتعشت التحويلات الرسمية في عام 2022، حيث نمت بنحو 10.7% بالقيمة الاسمية للدولار. ووفقاً لبيانات المانحين، زادت المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 9.7% خلال الفترة نفسها.

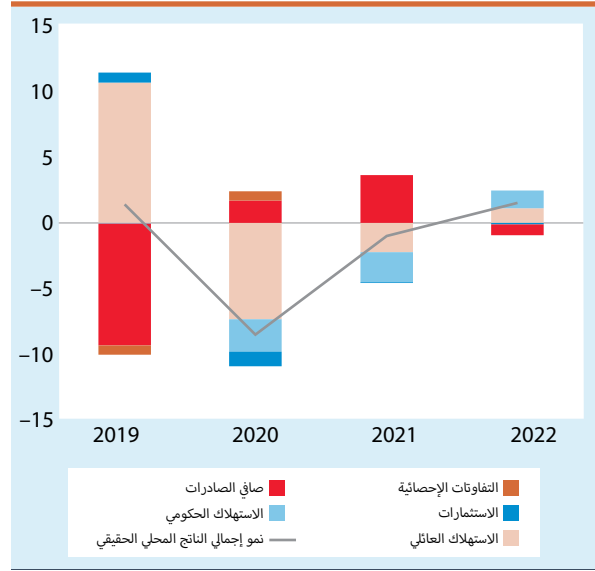
¹³ لم يتمكن المكتب المركزي للإحصاء من جمع البيانات اللازمة لتحديث المؤشرات الرئيسية منذ ما قبل اشتداد الصراع في عام 2015. وبالتالي، تم تقدير أرقام النمو الواردة في هذا القسم على أساس بيانات الحسابات الوطنية التي قدمتها السلطات لعام 2014. ¹⁴ يتم تقدير استهلاك الأسر لعموم السكان في اليمن. ويشير الاستهلاك الحكومي إلى الإنفاق المالي للحكومة المعترف بها دولياً المستمدة من بيانات وزارة المالية في عدن.

تعاف متواضع في 2022، مدفوعاً بالقطاع غير النفطي

الناتج والطلب

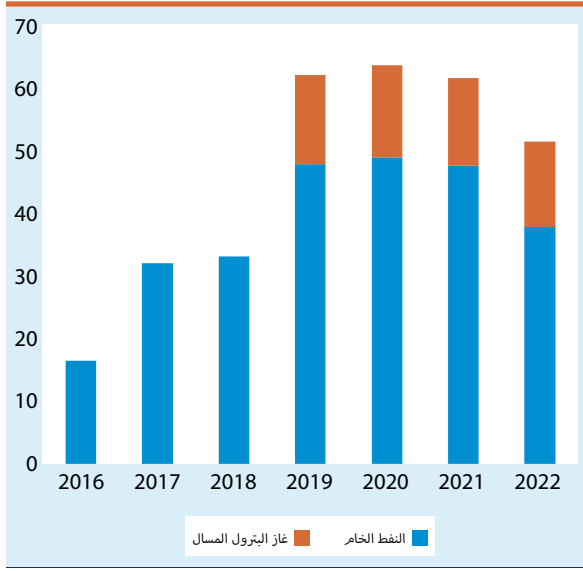
تمكن الاقتصاد اليمني من تحقيق تعافٍ متواضع في عام 2022، مدفوعاً بالنمو الملحوظ في القطاع غير النفطي (الجدول 1).¹³ ويعد عامين من الانكماش الاقتصادي، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لليمن بنسبة 1.5% في عام 2022 (الشكل 4). وكان المحرك الرئيسي لهذا التطور الإيجابي هو القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 1.9% بالقيمة الحقيقية. وعلى النقيض من ذلك، فقد شهد قطاع النفط تراجعاً ملحوظاً بنسبة 16.5% بالقيمة الحقيقية بسبب الحصار المفروض على صادرات النفط، مما أدى إلى انخفاض متوسط إجمالي الإنتاج اليومي من الهيدروكربونات (النفط الخام وغاز البترول المسال) من 61600 برميل في 2021 إلى 51400 برميل في 2022 (الشكل 5). ولقي النمو في القطاع غير النفطي دعماً من زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر والحكومة حيث ساهمت بنسبة 1.1 نقطة مئوية و1.3 نقطة مئوية على التوالي في النمو الحقيقي الكلي لإجمالي الناتج المحلي.¹⁴ وقد ساهم صافي الميزان التجاري لليمن وإجمالي الاستثمار الثابت في تراجع النمو الاقتصادي الكلي خلال الفترة نفسها.

الشكل 4 • تحليل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نقاط مئوية)



المصدر: السلطات اليمنية وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 5 • إنتاج النفط (بالآلاف برميل يوميًا)



المصدر: السلطات اليمنية وحسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تطورات المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا¹⁵

رغم الحصار الذي فُرض على تصدير النفط في الربع الأخير من عام 2022، تمكنت الحكومة المعترف بها دوليًا من زيادة إيراداتها خلال ذلك العام. ووفقًا لتقديرات خبراء البنك الدولي استنادًا إلى بيانات وزارة المالية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، ارتفع إجمالي الإيرادات إلى 10.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، ارتفاعًا من 7.8% في العام السابق (الشكل 6)، وجاءت هذه الزيادة في الإيرادات نتيجة للإيرادات النفطية بشكل رئيسي، التي ارتفعت إلى 5.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 من 2.7% في عام 2021، مما يعكس ارتفاع الأسعار، فضلًا عن اعتماد سعر الصرف السوقي لعائدات النفط في يناير 2022، على الرغم من انخفاض الإنتاج¹⁶ بالإضافة إلى ذلك، فقد زادت المنح المقدمة من المملكة من 0.6% إلى 1.2% من إجمالي الناتج المحلي (274 مليار ريال يمني في شكل منح وقود توليد الكهرباء و10 مليارات ريال يمني في شكل منح دراسية). لكن الإيرادات الضريبية شهدت تراجعًا طفيفًا إلى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 نزولًا من 2.8% في عام 2021. ولا تزال هناك عدة عوامل تعوق نمو الإيرادات الضريبية، بما في ذلك تطبيق سعر صرف أقل من سعر السوق على الجمارك، وانخفاض معدلات تحصيل الضرائب، والقاعدة الضريبية الضعيفة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.

بالمثل، زادت نفقات المالية العامة في عام 2022 بفضل

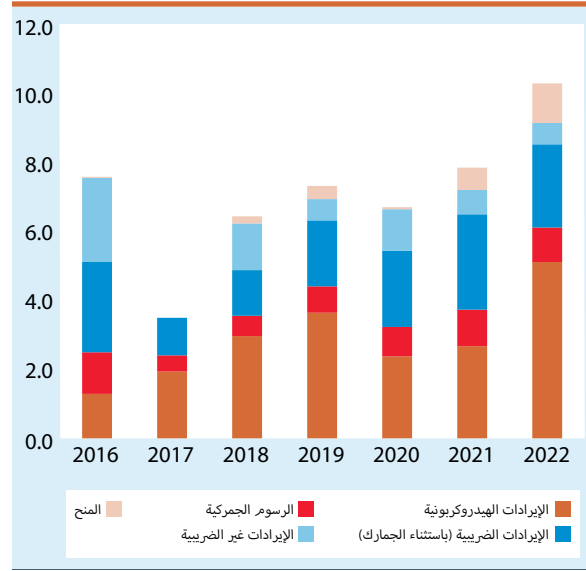
دعم الكهرباء. إجمالًا، ارتفعت النفقات الكلية للحكومة المعترف بها دوليًا إلى 13.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، ارتفاعًا من 8.8% في عام 2021 (الشكل 7). وترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع النفقات الجارية، حيث كان قطاع الكهرباء من مراكز التكلفة المهمة. وأدى ارتفاع أسعار النفط العالمية (اليمن مستورد صاف للنفط)، وتعرفة استهلاك الكهرباء بأقل من التكلفة، ومحدودية معدلات التحصيل إلى زيادة كبيرة في دعم الكهرباء، ليصل إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 مقارنة بنسبة 1.1% في عام 2021.¹⁷ علاوة على ذلك، زاد الإنفاق على السلع والخدمات والأجور والرواتب بنسبة 0.5 نقطة مئوية إضافية لتصل إلى 2.2% و3.5% من إجمالي الناتج المحلي على

¹⁵ تعكس الأرقام التالية فقط وضع المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا ولا تشمل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي من المفهوم أنها تتبع نظام موازنة نقدية متوازنة.

¹⁶ في يناير 2022، اعتمدت السلطات سعر الصرف السائد لإيرادات النفط. وقبل هذا التغيير في السياسة، كانت قيمة النقد الأجنبي تقدر بالسعر الرسمي وهو 400 ريال يمني/دولار، مقابل قيمة سوقية بلغت 1032.5 ريال يمني/دولار في المتوسط في عام 2021، مما يعني خصمًا بنسبة 158%.

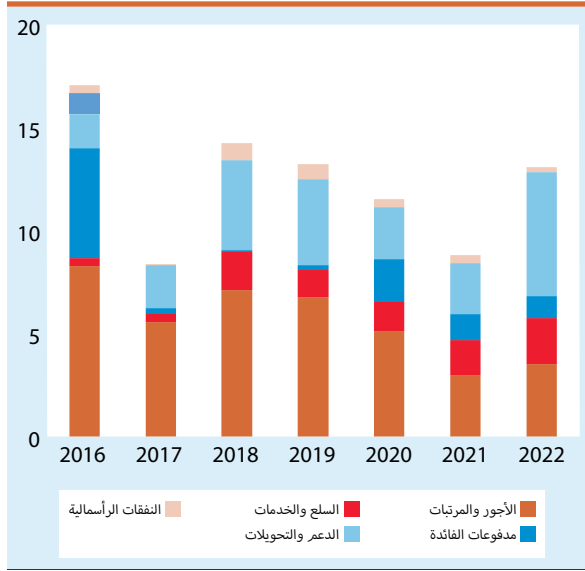
¹⁷ يشكل دعم الطاقة في اليمن عبئًا لا يمكن للمالية العامة تحمله. ومع ذلك، أظهرت التجارب الدولية أن دعم الكهرباء غالبًا ما يفيد الأسر الأكثر ثراءً، ويشوه مؤشرات الأسعار، ويزيد من عدم الكفاءة، ويسهل الفساد.

الشكل 6 • إيرادات المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا
(نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية وحسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 7 • نفقات المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا
(نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية وحسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

التطورات النقدية

استمر التحسن في السياسة النقدية التي بدأت في أواخر عام 2021 طوال عام 2022. واستجابة للتضخم وعدم استقرار سعر الصرف في أواخر عام 2021، نفذ مسؤولو الحكومة المعترف بها دوليًا إجراءات حاسمة، بما في ذلك إدخال آلية أسبوعية لمزادات النقد الأجنبي لتحسين كفاءة وشفافية معاملات البنك المركزي اليمني مع السوق، فضلاً عن تعيين محافظ جديد للبنك المركزي. وقد لعبت هذه المزادات دورًا حيويًا في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال امتصاص السيولة من السوق، التي أنشئت عندما تضاف عائدات النفط بالعملة المحلية لحساب الحكومة للبنك المركزي اليمني. ونتيجة لهذه التدابير، شهدت النقود المتداولة انخفاضًا بنسبة 3.5% في عام 2022، بعد زيادة كبيرة بلغت 12.1% في عام 2021 (الشكل 8).

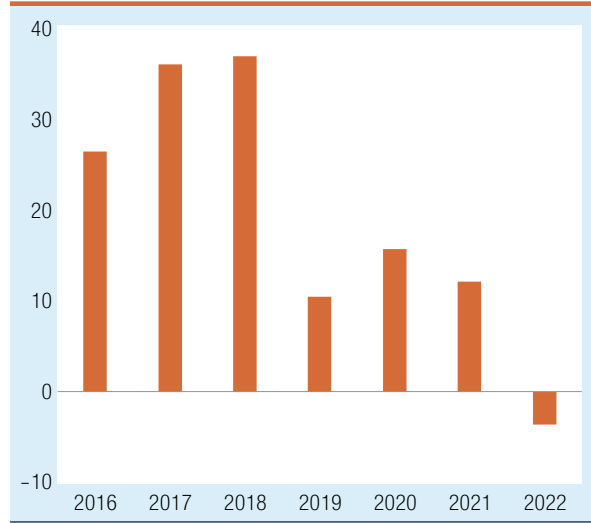
شهد التضخم مسارات متباينة في جميع أنحاء اليمن خلال عام 2022. أسهمت الإجراءات التي نفذها البنك المركزي اليمني في عدن في تثبيت سعر الصرف ومواجهة الضغوط النزولية على الأسعار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.

¹⁸ تكشف بيانات البنك المركزي اليمني في عدن أن المطالبات على الحكومة، والتي تعمل كمؤشر بديل للعجز النقدي الذي تعانيه موازنة الحكومة المعترف بها دوليًا، شهدت زيادة كبيرة بنسبة 14.6% في المتوسط في عام 2022 مقارنة بعام 2021، على الرغم من انخفاضها في الربع الأول منه.

التوالي. وعلى النقيض من ذلك، ظلت النفقات الرأسمالية مقيدة بشدة، حيث انخفضت إلى نحو 0.2% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 0.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

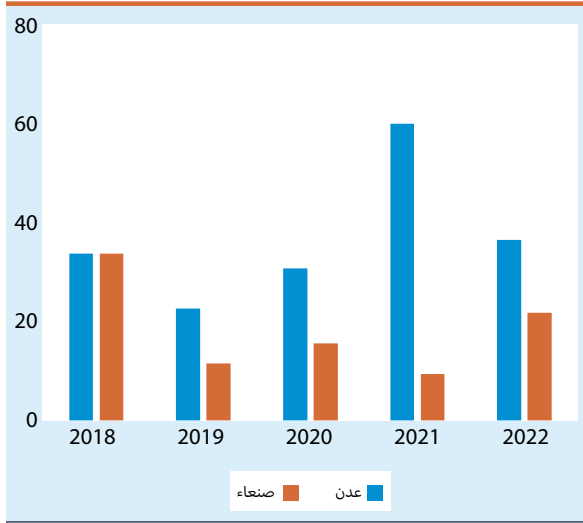
تعرضت الوضعية المالية العامة في اليمن لضغوط كبيرة، بغض النظر عن منطقة السيطرة. أدى الانقسام في البلاد بين صنعاء وعدن وديناميكيات القوة المؤسسية المعقدة على المستوى المحلي إلى زيادة التحديات في إدارة سياسة المالية العامة. وبشكل عام، زاد عجز المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا إلى نحو 2.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 (على أساس نقدي)، وهي زيادة ملحوظة من 1.0% في عام 2021. وتمت تغطية عجز الموازنة بشكل أساسي من خلال زيادة التمويل المحلي من خلال البنك المركزي اليمني في عدن.¹⁸ ومع ذلك، من الضروري تسليط الضوء على أن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار التأخرات المستحقة للمقاولين العموميين. وعلى أساس الاستحقاق، من المتوقع أن يكون عجز الموازنة أوسع بكثير. من ناحية أخرى، وعلى النقيض من بقية البلاد، من المفهوم أن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي تشمل بعض المراكز التجارية والمالية الرئيسية في اليمن، تعمل في ظل نظام ميزانية عامة متوازنة تقوم على الرصيد النقدي. ومع ذلك، لا تتوفر معلومات عن المالية العامة للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

الشكل 8 • النقد المتداول
(معدل النمو على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي اليمني بعدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 9 • التضخم في جميع أنحاء اليمن
(نسبة مئوية؛ متوسط الفترة)



المصدر: البنك المركزي اليمني بعدن، والمبادرة المشتركة لمراقبة السوق، وحسابات خبراء البنك الدولي.

في عام 2022، انخفضت احتياطات اليمن إلى مستوى يعادل قيمة شهر من الواردات. وبالرغم من عدم تحقق تدفقات احتياطات النقد الأجنبي المتوقعة لمرة واحدة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال العام، تمكن البنك المركزي اليمني في عدن من تعزيز احتياطياته السائلة من النقد الأجنبي عن طريق تحويل ما يقرب من 300 مليون دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي²¹ وتسييل حساب مجمد بالنقد الأجنبي لدى بنك إنجلترا. لكن انخفاض التحويلات غير الرسمية أثر سلبيًا على

¹⁹ لاحظ أن الأرقام التالية تعكس الحسابات الخارجية لليمن بأكمله.
²⁰ أتاحت الهدنة الأولية التي رعتها الأمم المتحدة لمدة شهرين في اليمن دخول 18 سفينة وقود لموانئ الحديدة دون تفتيش من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش الخاصة باليمن. وكجزء من تمديد الهدنة للمرة الثانية، سُمح لعدد 18 ناقلة أخرى بالتفريغ في موانئ الحديدة دون إشراف آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. وبالإضافة إلى ذلك، في فبراير 2023، تم تخفيف القيود المفروضة على السلع التجارية القادمة إلى ميناء الحديدة.

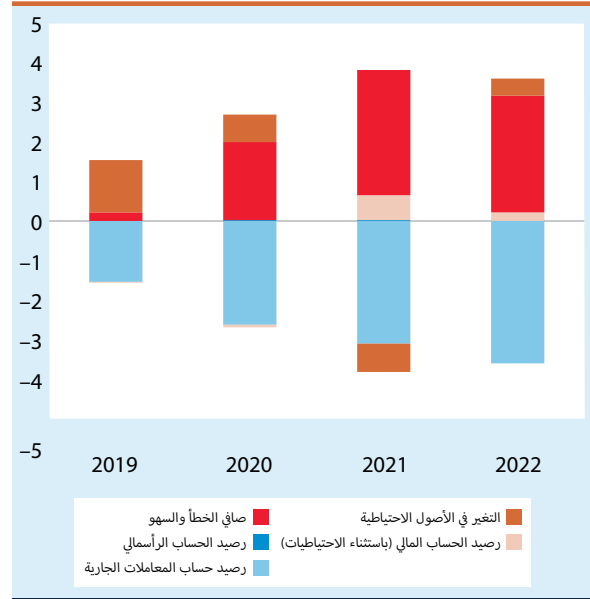
²¹ في شهر أغسطس عام 2021، تلقى اليمن مبلغًا كبيرًا قدره 466,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 650 مليون دولار) في إطار مخصصات صندوق النقد الدولي العامة من حقوق السحب الخاصة استجابةً لأزمة كورونا. وفي وقت لاحق، في نوفمبر 2022، حولت الحكومة المعترف بها دوليًا نصف هذا المخصص إلى الدولار، أي ما يعادل نحو 234 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وتم إجراء هذا التحويل لتوفير التمويل للبنك المركزي اليمني في عدن لدعم عملياته الأسبوعية لمزادات النقد الأجنبي. وفي يونيو 2023، حصل البنك المركزي اليمني في عدن على مبلغ 187 مليون دولار من خلال بيع 140 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إضافية. وحتى 31 أغسطس 2023، بلغت حيازات اليمن من حقوق السحب الخاصة 70.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وفي الوقت نفسه، أسهمت العوامل الخارجية، لا سيما ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، في زيادة الأسعار المحلية في جميع أنحاء اليمن. وأدت هذه الديناميكية المزدوجة إلى اتجاهات تضخم واضحة في جميع أنحاء البلاد، حيث ارتفع التضخم في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من 9.4% في عام 2021 إلى 21.6% في عام 2022. وعلى النقيض من ذلك، فقد تباطأت وتيرة النمو في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا بشكل ملحوظ من 59.8% إلى 36.4% (الشكل 9). وبشكل عام، انخفض معدل التضخم في جميع أنحاء اليمن انخفاضًا طفيفًا من 31.5% في عام 2021 إلى 29.5% في عام 2022.

حسابات المعاملات الخارجية¹⁹

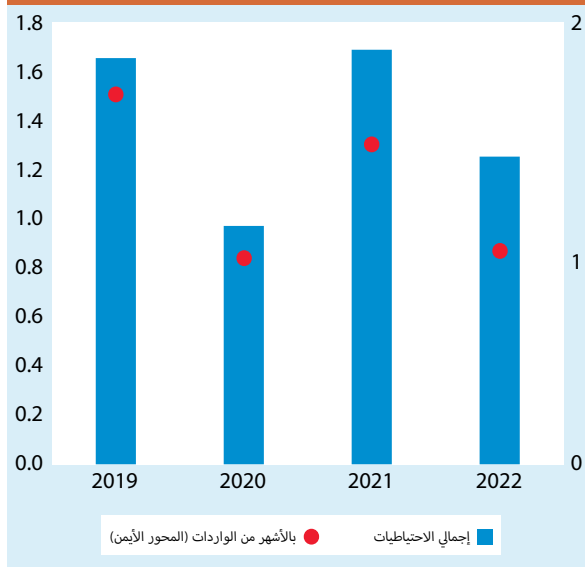
طوال عام 2022، واجه اليمن تحديات كبيرة في حسابه الخارجي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اتساع عجز الحساب الجاري بسبب تزايد الطلب المحلي على السلع الأجنبية باهظة التكلفة. واتسع هذا العجز من 3.1 مليارات دولار في 2021 إلى 3.6 مليارات دولار في 2022، أي ما يعادل 16.5% من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع هذا النمو في المقام الأول إلى العجز التجاري المتصاعد الذي ارتفع من 11.5 مليار دولار إلى 13 مليار دولار، أي حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 10). وتتجت الزيادة في الواردات عن عوامل مثل إعادة فتح ميناء الحديدة²⁰ وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، انخفضت الصادرات، لا سيما صادرات النفط بسبب الحصار الذي يفرضه الحوثيون.

الشكل 10 • ميزان المدفوعات اليمني
(بمليارات الدولارات)



المصدر: البنك المركزي اليمني بعدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 11 • إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدى
البنك المركزي اليمني في عدن
(بمليارات الدولارات وبالأشهر من الواردات)



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن، والمبادرة المشتركة لمراقبة السوق، وحسابات خبراء البنك الدولي.

خلال العام الماضي. وتلعب المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية (مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومقدمي خدمات المحافظ الإلكترونية) دوراً هامشياً في الاقتصاد.

يواجه القطاع المالي في اليمن تحديات ناجمة عن تباين الأنظمة وعدم كفاية الوساطة في تحويل المدخرات إلى استثمارات، مما يعوق النمو الاقتصادي. وقد أسهمت السلطتان المتنافستان، مع إشراف الحوثيين على البنوك في أراضيهما (بما في ذلك صنعاء، المركز التجاري لليمن) والحكومة المعترف بها دولياً في عدن، في خلق بيئة أعمال مليئة بالتحديات. وكانت القواعد التنظيمية المتناقضة لدى السلطتين، والتهديدات بعواقب

²² قبل نشوب الصراع، كان ما يقرب من 45% من الأصول التي تحتفظ بها البنوك مخصصة لأذون الخزانة الحكومية لدعم تمويل العجز العام. ومع نشوب الصراع في عام 2015، أوقف البنك المركزي اليمني (المسؤول عن إدارة الديون والسيولة نيابة عن الحكومة) سداد مدفوعات الديون وخدمة الدين العام، واختار بدلاً من ذلك تجديد كل الديون العامة المستحقة سنوياً منذ ذلك الحين. وقام البنك المركزي اليمني بتجميد أصول القطاع المصرفي التي استثمرت في سندات الخزانة الحكومية، وأجبر البنوك على الحد من مخاطرها والحد من الائتمان الذي تقدمه للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، لم يتمكن المودعون من سحب مدخراتهم. وتسببت هذه الإجراءات في أزمة سيولة في الشمال وتآكل الثقة في القطاع المصرفي.

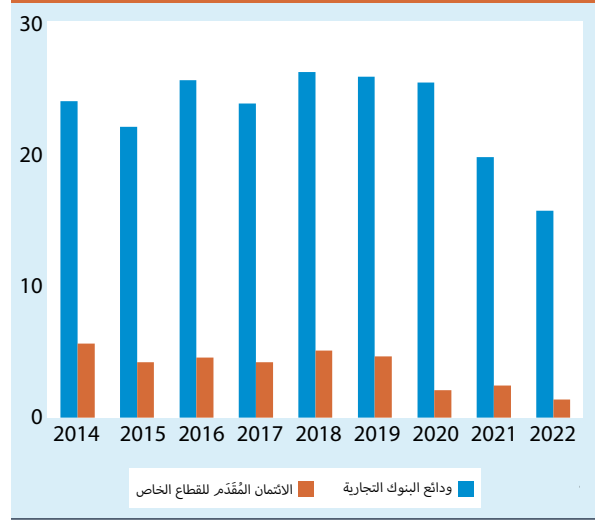
²³ عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو 2020.

ميزان المدفوعات اليمني، مع انخفاض صافي الخطأ والسهو من 3.2 مليارات دولار إلى 3 مليارات دولار في 2022. علاوة على ذلك، شهد صافي رصيد الحساب المالي والرأسمالي في اليمن تراجعاً. وإلى جانب العجز المتزايد في الحساب الجاري، فقد دفع هذا التراجع احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني في عدن إلى ما يعادل واردات شهر بنهاية العام (الشكل 11).

القطاع المالي

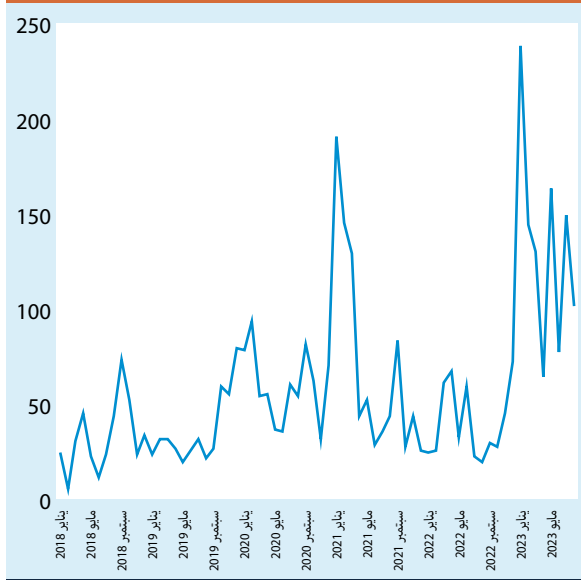
لا تزال الثقة ضعيفة في القطاع المالي التقليدي في اليمن، مما أدى إلى نمو سوق مقدمي الخدمات المالية غير الخاضعين للوائح التنظيمية. ويدور الائتمان في الغالب حول أدوات الدين الحكومية، المقومة بالعملة الوطنية، والتي كانت في حالة توقف فني عن السداد في أعقاب الصراع.²² وأدت الأزمة الاقتصادية المستمرة وتزايد القروض المتعثرة إلى مزيد من التآكل للثقة في القطاع المصرفي الرسمي. ويتضح ذلك من انخفاض الودائع في البنوك التجارية، حيث انخفضت من 24% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى 15.6% بنهاية عام 2022 (الشكل 12). وبدلاً من ذلك، يلجأ المزيد من المدخرين إلى خدمات التمويل الأصغر، كما شهدت شركات الصرافة والتحويلات ارتفاعاً كبيراً، وشهد عدد هذه الشركات ارتفاعاً من 876 شركة في عام 2017 إلى 3244 شركة في عام 2019.²³ وتحولت هذه الشركات إلى مراكز غير منظمة للودائع غير الرسمية وتقديم الائتمان، رغم الجهود المبذولة لتنظيم عمليات الصرافة

الشكل 12 • ودائع البنوك التجارية والائتمان المقدم للقطاع الخاص (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 13 • الاحتجاجات وأعمال الشغب الشهرية (عدد)



المصدر: مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة.

سوق العملات الأجنبية بعدن، وارتفاع معدلات التضخم، وتعاقد الاحتجاجات وأعمال الشغب على النشاط غير النفط داخل القطاع الخاص (الشكل 13). وبالنظر إلى هذه الأحداث، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي اليمني بنسبة 0.5% بالقيمة الحقيقية في عام 2023، بعد انتعاشه بنسبة 1.5% في عام 2022.

برز تحد كبير آخر مع انخفاض ملحوظ في الإيرادات الجمركية مع تناقص الواردات وتحويلها بشكل متزايد إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي أعيد فتحها كجزء من الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة. وتكشف البيانات المستمدة من مشروع قدرات التقييم ومبادرة تتبع الاقتصاد اليمني عن انخفاض حاد في الواردات عبر ميناء عدن.²⁵ وفي الفترة بين يناير 2023 وأغسطس 2023، انخفضت الواردات عبر عدن بنسبة 61% أو 2.73 مليون طن متري مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (الشكل 14). وفي المقابل، شهدت الواردات عبر ميناء الحديدة انخفاضاً أقل بنسبة 8%، حيث بلغت 0.24 مليون طن متري. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة عدن من إجمالي واردات

²⁴ يقدم القطاع المصرفي اليمني مشاركة محدودة في التنمية والائتمان المقدم للقطاع الخاص. وحتى ديسمبر 2019، تم تخصيص 42% من ائتمان القطاع المصرفي لتمويل الواردات، في حين تم تصنيف نفس النسبة تقريباً من جميع المحافظ الائتمانية المصرفية للائتمان غير الحكومي على أنها قروض متعثرة.

²⁵ مشروع تقييم القدرات، "الواردات"، مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني، تم الاطلاع عليها في 10 سبتمبر 2023.

عدم الامتثال، والمتطلبات المعقدة، من أسباب زيادة التكاليف التشغيلية، وتشجيع المضاربة على العملة، وإعاقة المعاملات عبر الحدود. علاوة على ذلك، فإن غياب أنظمة الاستعلام الائتماني، وضعف التنفيذ القانوني، وعدم الاستقرار السياسي أعاقت قدرة القطاع المالي على تحويل المدخرات إلى استثمارات. على إثر ذلك، انخفض مستوى الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص من 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 1.4% بنهاية عام 2022 (الشكل 12). وقد تسببت هذه التحديات في لجم قدرة القطاع على المساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي.²⁴

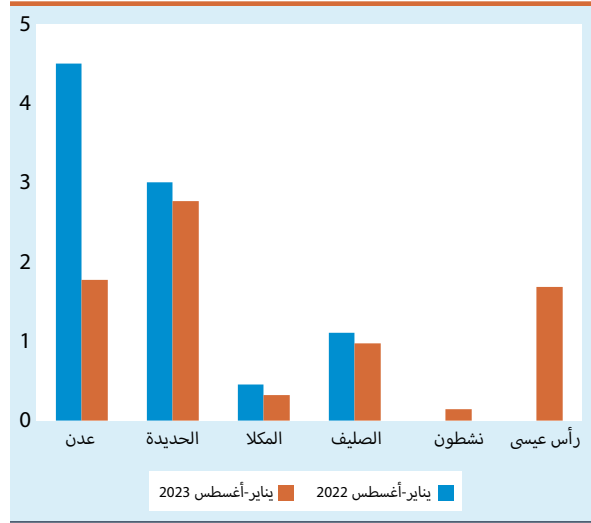
تطورات الاقتصاد الكلي السلبية في 2023

أدى انتهاء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة إلى سلسلة من الأحداث الاقتصادية السلبية التي أثرت بشكل كبير وسلب على الاقتصاد اليمني في عام 2023، مما دفع الاقتصاد مرة أخرى إلى حالة الانكماش والركود. ويشمل ذلك ما يلي: (1) الحصار الذي يفرضه الحوثيون على صادرات النفط، مما يؤدي إلى توقفها بشكل تام وانخفاض حاد في إنتاج النفط (مع المحدودية في قدرة السوق المحلية على استيعاب فائض العرض)؛ و(2) الخطوة الإستراتيجية لاستيراد غاز البوتان المنزلي إلى الأسواق في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما أدى إلى تقليل الطلب على غاز البوتان المستخرج محلياً (التي من المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين). وفي الوقت نفسه، تؤثر تقلبات العملة في

2022	2021	2020	2019	2018	
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					القطاع الحقيقي
1.5	-1.0	-8.5	1.4	0.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
-0.7	-3.1	-10.6	-1.0	-1.7	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					النقود والأسعار
29.5	31.5	21.7	15.7	33.6	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
36.4	59.8	30.5	22.6	33.6	عدن
21.6	9.4	15.6	11.4	33.7	صنعا
4.4	13.7	13.3	11.5	28.0	النقود الأساسية
1114.3	1035.5	743.0	576.0	535.9	سعر الصرف (متوسط سعر الريال اليمني مقابل الدولار)
1242.0	952.0	669.0	612.0	535.0	سعر الصرف (سعر الريال اليمني مقابل الدولار، نهاية الفترة)
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)					الموارد التمويلية للحكومة المركزية (الحكومة المعترف بها دوليًا)
10.3	7.8	6.7	7.3	6.4	إجمالي الإيرادات والمنح
5.1	2.7	2.4	3.6	3.0	إيرادات السلع الأولية
13.1	8.8	11.5	13.2	14.3	إجمالي المصروفات
12.9	8.4	11.1	12.5	13.4	التفقات الجارية
0.2	0.4	0.4	0.7	0.8	التفقات الرأسمالية
-2.8	-1.0	-4.8	-5.9	-7.8	الميزان الكلي للموازنة العامة
2.8	1.0	4.8	5.9	7.8	التمويل
-0.4	-0.2	-0.3	-0.1	-0.1	الخارجي (الصافي)
3.2	1.2	5.2	6.0	8.0	المحلي
83.1	99.2	116.0	106.7	103.5	الدين الحكومي العام
40.5	48.1	46.4	39.8	40.6	الخارجي
42.6	51.1	69.6	66.9	62.9	المحلي
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)					قطاع المعاملات الخارجية
-16.5	-17.3	-14.1	-7.0	-1.0	رصيد حساب المعاملات الجارية
70.8	78.2	66.8	54.2	47.3	الواردات، السلع والخدمات
11.1	13.8	10.2	8.7	8.8	الصادرات، السلع والخدمات
4.5	5.5	3.4	5.2	5.2	صادرات الهيدروكربونات
27.4	30.2	25.8	20.9	18.3	تدفقات التحويلات إلى الداخل
0.0	0.2	0.2	0.0	0.0	رصيد الحساب الرأسمالي
-0.9	-3.5	0.3	0.1	-9.1	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الاستثمار في محافظ الأوراق المالية
-0.4	-0.2	-0.3	-0.1	-0.1	صافي جميع التدفقات الأخرى
13.5	17.7	10.6	1.0	1.5	صافي السهو والخطأ
					بنود إيضاحية أخرى
21912.0	17930.1	18676.7	21887.6	21606.2	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات)
1251.0	1688.0	969.6	1653.6	2983.2	إجمالي الاحتياطيات (بملايين الدولارات)

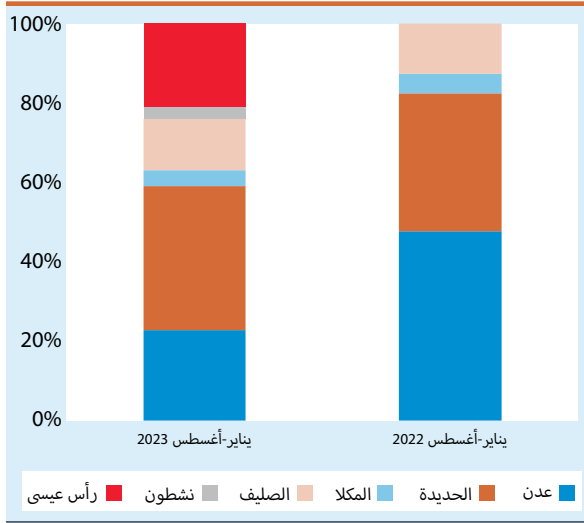
المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن ووزارة المالية وتقديرات خبراء البنك الدولي

الشكل 14 • تدفق واردات اليمن من السلع عبر الموانئ (بملايين الأطنان المترية)



المصدر: مشروع تقييم القدرات في اليمن - مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني.

الشكل 15 • نسبة واردات اليمن من السلع عبر الموانئ (بالنسبة المئوية)



المصدر: مشروع تقييم القدرات في اليمن - مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني.

وعلى الرغم من هذه التخفيضات، يُتوقع أن يبلغ عجز المالية العامة (على أساس نقدي) نحو 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. ومن المتوقع أن يأتي تمويل هذا العجز من التمويل المحلي من خلال البنك المركزي اليمني (كما هو مفصل أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان مؤخرًا عن دعم للموازنة بقيمة 1.2 مليار دولار من جانب المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الإيداع الأخير بقيمة 250 مليون دولار كشريحة أولى، يمكن أن يسهم في تغطية هذه الاحتياجات المالية.²⁷

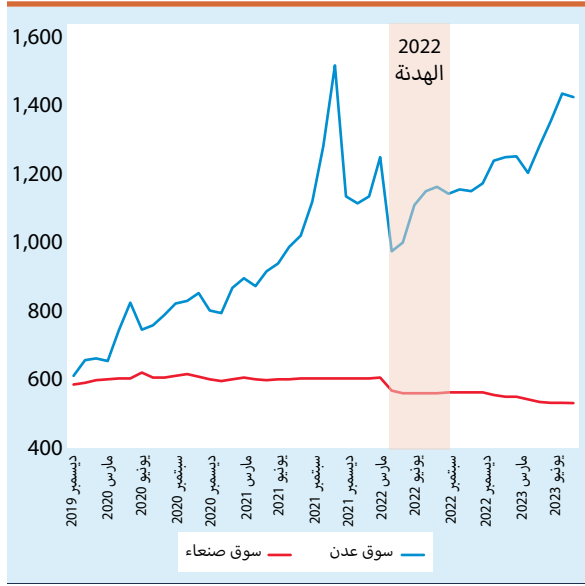
في ظل قلة سبل زيادة الإيرادات أو خفض النفقات، استأنفت الحكومة المعترف بها دوليًا تمويل عجز الموازنة من خلال عمليات السحب من تسهيلات السحب على المكشوف في البنك المركزي اليمني في عدن، مما أدى إلى زيادة في المعروض النقدي (الشكل 16). ووفقًا لبيانات البنك المركزي اليمني في عدن، ارتفعت المطالبات على الحكومة، والتي تعمل كمؤشر بديل للعجز النقدي للموازنة العامة، بنسبة 10% في النصف الأول من عام 2023. ونتيجة لذلك، شهدت الكتلة النقدية المتداولة زيادة بنسبة 5% خلال هذه الفترة، بعد انخفاضها بنسبة 3.5% في عام 2022. ومع ذلك، فإن تأثير

²⁶ في بداية عام 2023، رفعت الحكومة المعترف بها دوليًا سعر صرف الدولار المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من 500 إلى 750 ريالًا يمنيًا لكل دولار. ومع ذلك، ظل هذا السعر أقل من سعر صرف الريال اليمني في سوق عدن.
²⁷ <https://press.un.org/en/2023/sc15383.doc.htm>

اليمن بنسبة 25.1 نقطة مئوية، حيث انخفضت من 47.8% إلى 22.7% (الشكل 15). من ناحية أخرى، شهدت حصة الحديد من واردات اليمن زيادة طفيفة قدرها 1.6 نقطة مئوية، حيث ارتفعت من 34.6% إلى 36.2%. وفي الوقت نفسه، شهد ميناء رأس عيسى زيادة أكبر بلغت 20.9 نقطة مئوية.

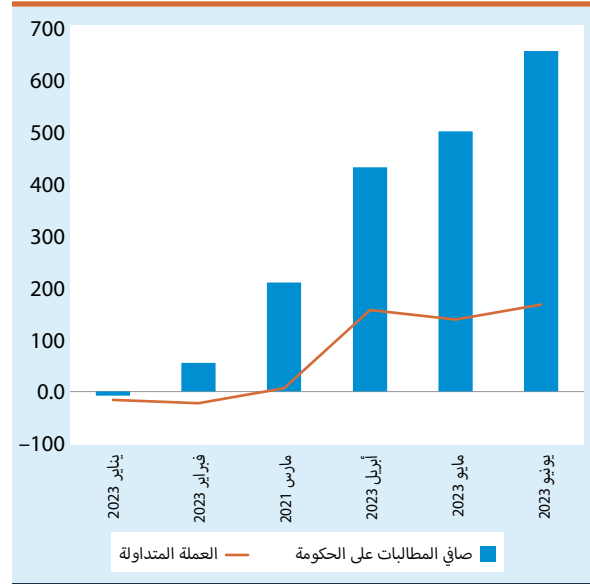
أدى توقف صادرات النفط إلى تفاقم الضغوط المالية المرتفعة بالفعل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا. وتكشف البيانات الصادرة عن وزارة المالية في عدن عن انخفاض كبير في إيرادات الحكومة المعترف بها دوليًا في النصف الأول من عام 2023، مما يؤكد تقديرات خبراء البنك الدولي باحتمال حدوث انخفاض بنسبة 40% خلال العام. ويعود هذا التراجع أساسًا إلى الانخفاض الكبير في عائدات تصدير النفط الخام الناتج عن استمرار الحصار. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتناقص الإيرادات الجمركية بعد تحول نشاط الاستيراد بعيدًا عن ميناء عدن، على الرغم من زيادة سعر الصرف المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.²⁶ وردًا على ذلك، نفذت الحكومة المعترف بها دوليًا تخفيضات حادة في نفقات المالية العامة (الأساس النقدي)، والتي يقدر خبراء البنك الدولي أنها قد تصل إلى 30% في عام 2023. وتشمل المجالات الرئيسية للتعديل تخفيضات دعم الكهرباء والإنفاق على السلع والخدمات، مما قد يؤثر على كمية الخدمات العامة وجودتها وتوقيت تقديمها. علاوة على ذلك، قد تكون للتخفيضات في النفقات الرأسمالية آثار طويلة الأجل على النمو الاقتصادي.

الشكل 17 • اتجاه سعر الصرف: صنعاء وعدن (ريال يمني لكل دولار)



المصدر: مجموعة تليغرام لأسواق الصرف وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 16 • صافي المطالبات على الحكومة والعملة المتداولة (بمليارات الريالات اليمنية)



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

استمرت ديناميات التضخم في الاختلاف بشكل كبير بين أقاليم اليمن في عام 2023، مما يعكس التأثيرات الواضحة لسياسات الاقتصاد الكلي المتشعبة في البلاد. والجدير بالذكر أن صنعاء شهدت انخفاضاً حاداً في تضخم أسعار المستهلك خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، حيث بلغ في المتوسط نحو 2%، مقارنة بنسبة 21.6% في عام 2022.³⁰ ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى استقرار المعروض النقدي نسبياً والآثار الأساسية لصدمة أسعار السلع الأولية التي شهدتها عام 2022. وعلى العكس من ذلك، استمر التضخم في عدن مرتفعاً، عند نحو 35% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، مقارنة بمتوسط بلغ 36.4% في عام 2022 (الشكل 18). ويمكن ربط هذا الوضع ربطاً مباشراً بالانخفاض الكبير في قيمة الريال اليمني في عام 2023، كما ذكرنا آنفاً.

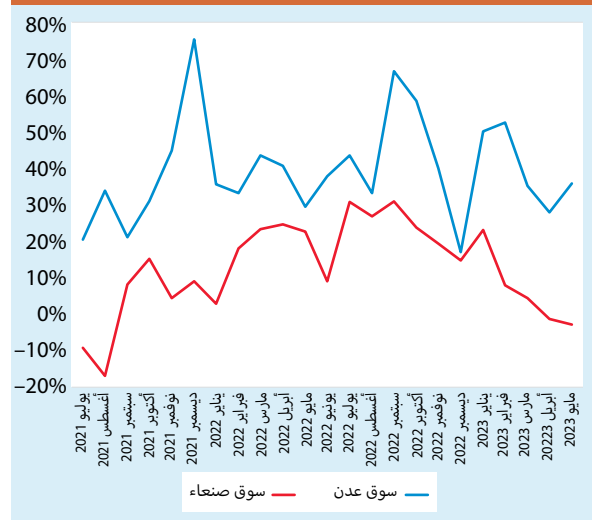
²⁸ في عام 2022، لم يعوض مزاد العملات الأجنبية العجز الممول نقداً، حيث حصلت الحكومة على العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية التي تم الحصول عليها من صادرات النفط. وبالرغم من ذلك، ومع تعليق صادرات النفط بسبب الحصار، تم تزويد السوق بالنقد الأجنبي من الاحتياطيات الحالية والمساعدات بالنقد الأجنبي. وقد ساعد هذا الإجراء على امتصاص السيولة الفائضة وكبح جماح المعروض النقدي إلى حد ما.

²⁹ ووفقاً لمشروع تقييم القدرات (2021)، فعادة ما يكون شهر رمضان وقت الذروة للتحويلات إلى اليمن.

³⁰ يُستخدم مسح سلة الإنفاق الدنيا للبقاء على قيد الحياة في إطار مبادرة "ريتش" المشتركة لرصد الأسواق كمؤشر بديل لسلة مؤشر أسعار المستهلكين.

هذه الطفرة في التمويل النقدي على المعروض النقدي تم تعويضه جزئياً من خلال مزادات العملات الأجنبية، التي ساعدت على امتصاص جزء من السيولة الفائضة الناتجة.²⁸

بالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار المفروض على صادرات النفط إلى توسع عجز الحساب الجاري، وازدياد الضغوط الخارجية، وانخفاض الثقة في العملة في سوق عدن. وتشير التقديرات إلى أن عجز ميزان المعاملات الجارية سيصل إلى 21.8% في عام 2023، ارتفاعاً من 16.5% في عام 2022. كما أن توقف صادرات النفط أدى إلى الحد من عائدات النقد الأجنبي، مما يهدد المستوى العام للاحتياطيات، الذي من المتوقع أن يصل إلى أقل من شهر من الواردات في عام 2023. وفي الوقت نفسه، فإن الثقة في العملة أخذت في التآكل. ففي نهاية أغسطس 2023، انخفضت قيمة الريال اليمني إلى 1418 ريالاً لكل دولار في سوق عدن، لتعود إلى مستويات نهاية عام 2021 (الشكل 17). وفي الوقت نفسه، ارتفع سعر الريال اليمني قليلاً في سوق صنعاء. وفي حين بدأ الاتجاه النزولي في سوق عدن في البداية في منتصف أبريل 2023، ربما بسبب انخفاض تدفقات التحويلات بعد نهاية شهر رمضان،²⁹ فقد تسارع الاتجاه في 8 يونيو بعد بيان صدر عن مسؤولين حكوميين بشأن تراجع احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني.



المصدر: مبادرة "ريتش" والمبادرة المشتركة لمراقبة السوق وحسابات خبراء البنك الدولي.

في مارس 2023، أصدر الحوثيون قانوناً يحظر "المعاملات الربوية" داخل المناطق التي يسيطرون عليها.

والقانون، الذي دخل حيز التنفيذ فور صدوره، يهدف إلى إجراء إصلاح شامل لمعاملات القطاع المصرفي التجاري لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويضم القانون ثلاث عشرة مادة تحظر الربا في المعاملات التجارية والمالية. وقد يفرض تطبيق هذا القانون الجديد مخاطر على استقرار العملة المحلية، وقد يؤدي إلى تعطيل العمليات المصرفية، لا سيما تمويل التجارة، ويؤدي إلى تفتت القطاعين المصرفي والمالي في اليمن، وتقليص الشمول المالي، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان، مما يؤثر بشكل خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر ذات الدخل المنخفض، وتراجع قدرة البنك المركزي اليمني على استخدام أدوات السياسة النقدية، مما يعقد الجهود المبذولة لإدارة التضخم والسيولة.³¹

آفاق محفوفة بعدم اليقين ومخاطر مرتفعة

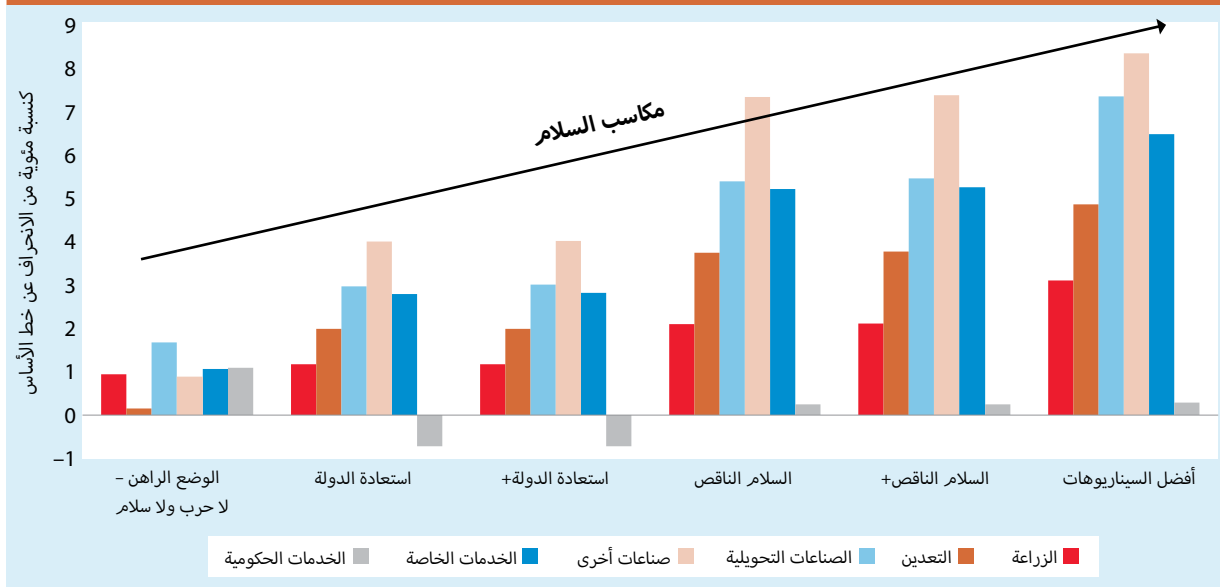
تظل الآفاق الاقتصادية لعام 2024 محاطة بالكثير من عدم اليقين، بالنظر إلى القيود المفروضة على صادرات النفط ومفاوضات الهدنة الجارية. والاستقرار الاقتصادي في الأمد القصير يعتمد بشكل كبير على تدفقات العملة الصعبة التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، ويعتمد أيضاً على التطورات السياسية أو العسكرية. وفي حالة التوصل إلى هدنة دائمة أو اتفاق سلام، يمكن للاقتصاد اليمني عندها أن يستأنف نموه في غضون أشهر من التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، مدفوعاً بالانتعاش السريع المتوقع للنقل والتجارة والتدفقات المالية وتمويل إعادة الإعمار.

وعلى المدى المتوسط، يتوقف النمو على التوصل إلى اتفاق سلام، ووضع سياسات صديقة، وبذل جهود قوية للإصلاح والتعافي بدعمها تمويل دولي لإعادة الإعمار. ولضمان وصول هذا النمو إلى الفئات الأكثر احتياجاً ستكون هناك حاجة إلى الاستثمار المستدام في رأس المال البشري الذي تأثر بشدة بسنوات عديدة من الصراع الذي طال أمده.

زغم وجود بعض التطورات الإيجابية، لا تزال المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية لليمن مرتفعة. والتقارب الأخير بين القوى الإقليمية يشكل خطوة مهمة نحو تخفيف التوترات الإقليمية القائمة منذ وقت طويل والتي أعاقت آفاق التنمية في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمفاوضات الجارية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين أن تغير الديناميات على الأرض، مما يمهّد الطريق لتحقيق التعافي. ومع ذلك، تظل المخاطر موجودة، بما في ذلك احتمال استئناف الأنشطة العدائية الناجمة عن التوترات الإقليمية أو الداخلية، والصدمات المعاكسة الجديدة لمعدلات التبادل التجاري، والكوارث الطبيعية الجديدة التي تشكل تهديداً كبيراً للاقتصاد اليمني الهش. والأهم من ذلك، أن انخفاض المعونة الإنسانية سيؤدي إلى زيادات كبيرة في انتشار حالات الفقر الغذائي. علاوة على ذلك، لا يزال التفاقم على صعيد السياسات العامة بسبب الجمود السياسي بين مختلف الأطراف يشكل خطراً بالغاً. ومن المحتمل أن يسفر عن تداعيات سلبية على مستوى المالية العامة، لا سيما بالنظر إلى تباطؤ زخم الإصلاحات. وقد يؤدي هذا التفاقم إلى تصاعد التمويل النقدي، مما قد يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ومن شأن مواصلة التركيز على الاستقرار النقدي واستقرار الاقتصاد الكلي مع تدعيم السياسات والقدرات المؤسسية أن يساعد في تحسين الآفاق الكلية في الأمد القريب.

في المرحلة المقبلة، يمكن تصور السيناريوهات المستقبلية لليمن بناء على مسارات مختلفة لبيئات الصراع وما بعد الصراع. وتقدم مذكرة البنك الدولي الاقتصادية القطرية الأخيرة الخاصة باليمن رؤى ثاقبة بشأن مختلف سيناريوهات التعافي، مع مراعاة مختلف الديناميات السياسية والمؤسسية والاقتصادية. يصور "سيناريو الوضع الراهن/سيناريو الأساس" استمرارية الحرب بمسار مماثل للسنوات الثماني الماضية، مع تذبذب مستويات العنف. يتوقع سيناريو "لا حرب، لا سلام/عدم اليقين" انخفاضاً في حدة الصراع، ربما بسبب وقف إطلاق النار، ولكن من دون تسوية سياسية. وبدلاً من ذلك، يستلزم سيناريو "استعادة الدولة/التعافي المحدود" توحيد السلطة حول مجموعة مركزية واحدة من مؤسسات الدولة. ومن ناحية أخرى،

³¹ انظر البيان المرسل إلى صنعاء من جانب جمعية البنوك اليمنية وغرفة التجارة والصناعة والعديد من اتحادات الشركات.



المصدر: المذكرة الاقتصادية القطرية الخاصة باليمن (2023).

مع ما سبق، فإن جني مكاسب السلام سيتطلب

جهودًا مكثفة من السلطات والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق سلام شامل يعتبر أمرًا حيويًا للنمو في اليمن، فإن تلبية الاحتياجات المالية العاجلة، وسد الفجوات في القدرات، واختلالات الاقتصاد الكلي، لا تقل عنه أهمية. وعلى هذا النحو، فإن الحفاظ على حوار قوي وتنسيق فعال لالتزامات التمويل الأجنبي كعامل رئيسي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي لليمن على المدى القصير إلى المتوسط. علاوة على ذلك، تلعب جهود الإصلاح الجارية، بما في ذلك تلك التي تتم من خلال برنامج الإصلاح الذي يسانده صندوق النقد العربي، دورًا أساسيًا، ويمكن أن توفر بوابة متطورة لتطبيق أجندة التعافي الاقتصادي واسعة النطاق. ويمكن أن تمتد أجندة التعافي المشار إليها لتشمل المانحين الرسميين الثنائيين ومتعددي الأطراف، مما يساعد اليمن على التصدي لتحديات الديون، بما في ذلك المتأخرات المتكررة، وإرساء أساس اقتصادي متين ومرن مدعوم بمساعدات مالية أكبر بكثير لإعادة الإعمار الاقتصادي من المجتمع الدولي. ومن شأن هذا الأساس أن يمكن البلاد من تحمل الصدمات المستقبلية وتلبية احتياجات مواطنيها بشكل فعال. وسيكون لهذا النهج التأزري مع مختلف أصحاب المصلحة دور فعال في تشكيل مسار اليمن نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة بعد انتهاء الصراع.

يتصور سيناريو "السلام الناقص/التعافي المعزز" إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على تقاسم السلطة وتتفق عليها النخب الوطنية. ويمثل كلٌّ من هذه السيناريوهات مسارات محتملة لمستقبل اليمن. وسيحدد المسار الذي يختاره اليمنيون النتائج الاجتماعية والاقتصادية بشكل حاسم.

من الأهمية بمكان أن يعود تحقيق السلام بفوائد كبيرة

على اقتصاد اليمن وعلى أبناء شعبه. تكشف التوقعات الاقتصادية للسيناريوهات المذكورة أعلاه أن التحول من سيناريوهات التعافي المنخفضة إلى سيناريوهات التعافي المرتفعة يحقق مكاسب ملحوظة للسلام. فعلى سبيل المثال، في سيناريو التعافي المعزز، يمكن أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة أضعاف المستويات التي لوحظت في "سيناريو الوضع الراهن/سيناريو الأساس"، مع توقع أن يبلغ متوسط النمو 6% حتى عام 2030. وهذا من شأنه أن يسمح بزيادة سريعة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في اليمن بمقدار الثلث على مدى السنوات الست المقبلة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في فرص العمل والدخل، والحد من الفقر الذي يعانيه الشعب اليمني. علاوة على ذلك، وبخلاف "سيناريو الوضع الراهن/سيناريو الأساس"، فإن مكاسب زيادة الإنتاجية المدفوعة بتحسين الأوضاع الأمنية وتغيير السياسات، يكون لها تأثير فوري تقريبًا على تعزيز إجمالي الناتج المحلي في جميع القطاعات في جميع السيناريوهات (الشكل 19). وتؤدي هذه المكاسب في الإنتاجية أيضًا إلى تعزيز مستويات الدخل، فتولد زيادة في الاستهلاك الأسري والمخدرات والاستثمارات الخاصة والصادرات والواردات، حيث تؤدي زيادة الاستثمار إلى رفع معدلات النمو.

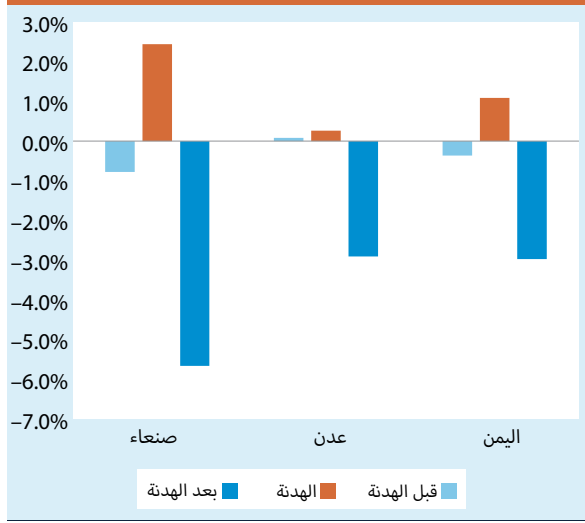
مكاسب السلام وتوزيعها في أنحاء اليمن: شواهد من وقف إطلاق النار المؤقت عام 2022

في أبريل 2022، شهد اليمن هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر بين الحكومة المعترف بها دوليًا والحوثيين بعد سنوات من الصراع. وبالرغم من أن الهدنة جلبت فرصًا اقتصادية وإغاثة مؤقتة للمدنيين، فقد فشلت في التوصل إلى حل سياسي دائم بسبب الخلافات الأساسية حول تقاسم الإيرادات، ودفع الرواتب العامة، وغيرها من القضايا العميقة.

³² أثبتت الدراسات صحة بيانات الأقمار الصناعية للأضواء الليلية كمؤشر بديل ومفيد لتتبع النمو الاقتصادي عندما تكون الإحصاءات محدودة، حيث تتوافق الإضاءة الليلية الأكبر مع زيادة الإنتاج والاستهلاك ونمو إجمالي الناتج المحلي (انظر هندرسون وستوريغارد وويل. قياس النمو الاقتصادي من الفضاء الخارجي، 2011). ومع ذلك، يمكن لعوامل مثل نقص الكهرباء أن تعقد عملية القياس (انظر بندرفويت، ومايو، وسانغي. أضواء ساطعة ومدن كبيرة: قياس النمو الاقتصادي الوطني ودون الوطني في أفريقيا من الفضاء الخارجي، مع تطبيق على كينيا ورواندا، 2015). ومع توشي الحذر المناسب، تشير التغيرات في الأضواء الليلية إلى حدوث تحولات في الإنتاج والاستهلاك وإجمالي الناتج المحلي الكلي، مما يتيح رؤى عملية على الأنماط الاقتصادية في اليمن وسط ندرة البيانات.

على مدى ستة أشهر في عام 2022، كان وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة ساري المفعول. ويكشف تحليلنا، الذي استخدم بيانات انبعاث الأضواء الليلية الابتكارية على مستوى المحافظات كمؤشر بديل للنشاط الاقتصادي،³² عن النتائج التالية: (1) على الصعيد الوطني، شهد النشاط الاقتصادي زيادة حادة خلال وقف إطلاق النار المؤقت، لكنه انكمش بشكل أكثر حدة بمجرد انتهاء وقف إطلاق النار؛ و(2) المكاسب والخسائر كانت أكثر وضوحًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مما يعكس على الأرجح حقيقة أن وقف إطلاق النار سمح لهذه المناطق بالوصول للواردات، بما في ذلك النفط من بقية مناطق اليمن. وبالرغم من أن المكاسب قصيرة المدى واضحة خلال الهدنة، فإن تحقيق ازدهار اليمن على المدى الطويل يعتمد على حل النزاعات السياسية التي مزقت الاقتصاد على طول الخطوط الإقليمية. وفي نهاية المطاف، تشير النتائج إلى أن نموذجًا لامركزيًا قد يسهل مسار التعافي إذا ما تم التوصل إلى استقرار من خلال حل سياسي.

الشكل 20 • المكاسب والخسائر غير المتجانسة من وقف إطلاق النار المؤقت لعام 2022 في مختلف المناطق (متوسط النمو في المؤشر التقديري لإجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

وتنفذ إصلاحات اقتصادية إلى جانب بناء القدرات لتحقيق استقرار أوضاع المالية العامة، وتعزيز الحوكمة، وتشجيع نمو القطاع الخاص. وبدون بذل جهود منسقة لإعادة بناء البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية، فسوف تظل آفاق النمو محدودة. **يكشف تحليل البيانات المستمدة من انبعاثات الأضواء الليلية أيضًا أن المكاسب والخسائر كانت أكثر وضوحًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مما يعكس على الأرجح حقيقة أن وقف إطلاق النار أتاح لهذه المناطق إمكانية الحصول على الواردات، بما في ذلك النفط من بقية مناطق اليمن.** ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، برز التوسع الشهري خلال الهدنة بشكل كبير ليصل إلى 2.5%. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت هذه المناطق نفسها انكماشًا أكثر وضوحًا بنسبة 4.9% في الشهرين التاليين لانتهاج وقف إطلاق النار. ويعكس هذا على الأرجح أهمية وقف إطلاق النار في إتاحة إمكانية حصول هذه المناطق على الواردات، بما في ذلك النفط من بقية مناطق اليمن. على سبيل المثال، في صنعاء، وهي منطقة يسيطر عليها الحوثيون، تراجع معدل النمو الشهري بشكل حاد من 2.4% خلال الهدنة إلى 5.7% بعد انتهائها. في المقابل، انخفض النمو الشهري في عدن من 0.3% خلال الهدنة إلى 2.9% بعد انتهاء وقف إطلاق النار.

ومع انتهاء الهدنة في أكتوبر 2022، ظهرت ديناميات اقتصادية جديدة، بدأت بهجوم الحوثيين على ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت في أواخر نوفمبر، مما أدى إلى تعطيل صادرات النفط الخام وخنق إيرادات الدولة.

يستخدم الفصل الخاص من هذا التقرير بيانات الأعمار الصناعية للأضواء الليلية في دراسة الاتجاهات الاقتصادية المحيطة بوقف إطلاق النار المؤقت في اليمن عام 2022. ومن خلال تقييم انبعاثات الأضواء الليلية، نكتسب رؤى ثاقبة حول كيفية استجابة الاقتصاد اليمني في أثناء الهدنة وبعدها. كما أن مقارنة الاتجاهات المستندة إلى الأضواء الليلية في قياس النشاط الاقتصادي قبل الهدنة وفي أثنائها وبعدها يتيح لنا فهم ما إذا كان انخفاض الأعمال العدائية قد سهل انتعاشًا اقتصاديًا مؤقتًا، وكيف كان أداء النشاط الاقتصادي بعد الهدنة في خضم تجدد الضغوط. وتُعد الاستفادة من بيانات الأضواء الليلية أمرًا بالغ الأهمية لأن الإحصاءات التقليدية عن النشاط الاقتصادي تواجه قيودًا في تحليل الأنماط الاقتصادية السائدة في اليمن.

يكشف التحليل التجريبي لبيانات الأضواء الليلية على المستوى الوطني أن النشاط الاقتصادي شهد زيادة حادة خلال وقف إطلاق النار المؤقت، لكنه انكمش بشكل أكثر حدة ووضوحًا بمجرد انتهائه. ويشير مؤشر إجمالي الناتج المحلي المستند إلى الأضواء الليلية في اليمن إلى حدوث توسع كبير في النشاط الاقتصادي خلال الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة في عام 2022، حيث بلغ متوسط معدل النمو الشهري 1.1% في الفترة من أبريل 2022 إلى سبتمبر 2022، ويتناقض هذا مع متوسط الانكماش الشهري البالغ 0.4% في السنة السابقة على الهدنة. لكن في الشهرين التاليين لانتهاج الهدنة (نوفمبر - ديسمبر 2022)، انكمش مؤشر إجمالي الناتج المحلي المجمع المستند إلى الأضواء الليلية في اليمن بوتيرة شهرية بلغت في المتوسط 3.0%، مما أدى إلى محو المكاسب التي تحققت خلال فترة الهدنة (الشكل 20).

بشكل عام، تؤكد النتائج أن وقف إطلاق النار المؤقت يمكن أن يؤدي إلى مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل. ومع ذلك، فإن فتح الآفاق أمام مكاسب السلام المستدام يتطلب اتفاقًا سياسيًا دائمًا. تؤكد المذكرة الاقتصادية القطرية للبنك الدولي الخاصة باليمن لعام 2023 أن التوصل إلى اتفاق سلام يمكن أن يسفر عن منافع اقتصادية كبيرة، بما في ذلك زيادة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (راجع القسم 2-3 آفاق محفوفة بعدم اليقين، ومخاطر مرتفعة). غير أن تحقيق هذه المكاسب يتوقف على معالجة القضايا المتعلقة بالصراع بصورة شاملة

يمكن أن يسهل إعادة الإعمار في بيئة ما بعد الصراع. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتسق نموذج الحكم في اليمن مع التحول الذي طرأ على اقتصاده السياسي وأن يستفيد منه، جنبًا إلى جنب مع تعزيز المصالحة الوطنية.

للاستفادة الكاملة من المنافع المحتملة للتعافي اللامركزي، من الضروري اتباع سياسات موجهة والتنسيق لتجنب تفاقم الانقسامات. وسيكون تحقيق التوازن المناسب بين الحوكمة على المستوى الوطني والمحلي أمرًا بالغ الأهمية. ويمكن للنموذج الشامل أن يتيح للسلطات المحلية قدرًا أكبر من المساءلة أمام دوائرها الشعبية من خلال منحها مزيدًا من الاستقلالية في إدارة الشؤون المحلية. وفي حين يتعين على الدولة المركزية أن تقوم بتنسيق السياسات النقدية والمالية الرئيسية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، فإن بعض الجوانب مثل إدارة دعم الوقود ورواتب القطاع العام يجب أن تظل من بين المسائل التي يتم تناولها على المستوى الوطني. ومن خلال التنسيق المركزي الكافي، ستتيح المرونة اللامركزية للمحافظات إمكانية تصميم الاستثمارات العامة، وتقديم الخدمات، والسياسات التنظيمية، وبناء القدرات بما يتناسب مع ظروفها وأولوياتها الاقتصادية المحلية. وعندما يقترن نموذج التوطين المتوازن هذا بجهود المصالحة الوطنية، فإنه يمكن أن يعزز النمو الشامل في مختلف مناطق اليمن غير المتجانسة. ولكن إذا كان النموذج المطبق غير متوازن، مع عدم كفاية تقاسم الإيرادات والتنسيق بشأن الأولويات الوطنية، فإنه قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات فيما بين الأقاليم فضلاً عن تهديد الاستقرار.

بشكل عام، تبرز النتائج مدى التجزؤ الاقتصادي في اليمن على طول خطوط الصراع. ويكشف التباين في الأداء الاقتصادي على مستوى المحافظات في أثناء الهدنة في عام 2022 وما بعدها عن تجزؤ كبير، حيث شهدت المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون انكماشًا أكثر وضوحًا بعد انتهاء الهدنة مقارنة بمناطق الحكومة المعترف بها دوليًا. ولوحظت نتيجة مماثلة في التحليل طويل الأجل الذي يتضمنه تقرير المذكرة الاقتصادية القطرية عند مقارنة الصراع قبل عام 2014 وبعده، مما يشير إلى تباطؤ التعافي في مناطق الحوثيين، وهو ما يعود على الأرجح إلى اختلاف قدرات الإدارة العامة وإمكانية الوصول إلى الموارد الهيدروكربونية.

في المرحلة المقبلة، تُظهر البيانات والدروس المستفادة من سياقات ما بعد الصراع إلى أن تنفيذ نموذج للحوكمة اللامركزية يمكن أن يكون محورًا في دفع عجلة التعافي الاقتصادي في جميع مناطق اليمن. لقد شهد اليمن خلال سنوات الصراع عملية توطين بحكم الواقع وغير منظمة، ومن غير المرجح أن يتم التراجع عنها. ومن شأن اتباع نهج لامركزي في مرحلة ما بعد الصراع، وبالبناء على هذا الواقع الناشئ، أن يتيح للمحافظات إمكانية إعادة البناء استنادًا إلى نقاط القوة المحلية. ومن خلال توفير قدر أكبر من الاستقلالية في السياسات ضمن إطار موحد، يمكن لهذا النهج أن يحفز النمو المدفوع بالموارد الخاصة بكل منطقة. غير أن نجاح التعافي اللامركزي يتطلب أولاً استعادة الاستقرار بعد سنوات من الانقسام. وتظهر الأمثلة الدولية ذات الصلة أن تبني التوطين المناسب، بدلاً من محاولة عكس مساره،

البنك الدولي



1818 H Street, NW
Washington, DC 20433